

إياد البرغوثي*

تداخل الأيديولوجيا والسياسة في نزوع "حماس" إلى العنف

في أيار/مايو 1981، فازت الكتلة الإسلامية في انتخابات مجلس الطلبة في جامعة النجاح الوطنية، وأصبح ناصر الدين الشاعر، الطالب في حينه ونائب رئيس الحكومة في حكومة "حماس" لاحقاً، رئيساً لمجلس الطلبة. قبل ذلك كان الطلبة التابعون للحركة الوطنية، وخصوصاً حركة "فتح"، هم الذين يسيطرون على المجلس. لم يسلم الطلبة الوطنيون بالنتيجة، وأسسوا جسماً طالبياً موازياً وبديلاً كان في حالة صراع مع المجلس، وتعاملت إدارة الجامعة معه على أنه جسم شرعي ورسمي، عرف في حينه باسم "اللجنة الطلابية الموحدة". استمر الصراع والتنافس بين مجلس الطلبة، "الشرعي" وفقاً لصناديق الاقتراع، وبين اللجنة الطلابية الموحدة، "الشرعية" وفقاً لتحدرها من صفوف منظمة التحرير الفلسطينية وتعامل إدارة الجامعة معها. بقي ذلك الصراع إعلامياً وفكرياً و"سلمياً" حتى كانون الثاني/يناير 1982، إذ قام أنصار الكتلة الإسلامية في التاسع من ذلك الشهر بشن هجوم كاسح على أنصار اللجنة الطلابية الموحدة، فأوسعوا بعضهم ضرباً، وخطفوا بعضهم الآخر، وسيطروا على الجامعة كلياً. ثم بدأت الوساطات، والبقية أصبحت جزءاً من التاريخ. في كانون الثاني/يناير 2006، فازت حركة "حماس" بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، وألف رئيس كتلتها إسماعيل هنية الحكومة التي لم يشارك فيها أعضاء "فتح" وبقية أعضاء الحركات المنتمية إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى الرغم من حديث "فتح" عن تسليمها بالنتيجة فقد دل واقع الأمر على أنها لم تتوقع تلك النتيجة، ولم تستوعبها، وعملياً لم تسلّم بها، واستندت إلى الرئاسة الفتحاوية لتدير صراعها مع الحكومة الجديدة ومع حركة "حماس"، واعترفت إسرائيل (والغرب) بالرئاسة وتعاملت معها وتجاهلت الحكومة وحاصرتها. بقي ذلك الصراع إعلامياً وفكرياً و"سلمياً"، ولو بشكل نسبي، حتى حزيران/يونيو 2007، حين شنت "القوة التنفيذية" وكتائب القسام هجوماً كاسحاً على أجهزة "فتح" وسيطرت على قطاع غزة بالكامل، وحدث الانفصال الفعلي بين القطاع الذي وقع تحت سيطرة حركة "حماس"، وبين الضفة الغربية التي باتت تحت سيطرة حركة "فتح"، غير متناسين هنا السيطرة الفعلية الإسرائيلية. واعترفت إسرائيل والغرب بحكومة الضفة، ووضع رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، قاعدته "المشهورة" للتعامل مع حكومة الضفة؛ تلك القاعدة التي تقوم على أن إسرائيل ستدعم حكومة أبو مازن بقدر ما ستقوم هذه الأخيرة بمحاربة حركة "حماس". ما الذي يمكن قراءته من تلك الحوادث التاريخية التي تكررت بشكل يكاد يكون حرفياً؟ بالتأكيد هناك ما يمكن استنتاجه، أو على الأقل اعتباره ذا دلالة، وهو التالي:

- إن النظام السياسي الفلسطيني، منذ أن قرر الإسلاميون المشاركة في التنافس بشأنه، أو حتى فيما يتعلق بالقيادة في مؤسسات المجتمع المدني، اتخذ منحى ثنائياً بحيث أصبح هذا التنافس محصوراً بين "فتح" والإسلاميين. أما بقية الحركات فهي ثانوية ومهمشة، وليست مقررّة البتة.
- إن الإسلاميين، كما هي "فتح"، لديهم من الشعبية والتأييد ما يكفي للوصول إلى السلطة. لذلك فإن الانتخابات إذا لم تكن جديّة، وإذا لم يكن لدى الأطراف الاستعداد لتقبل النتائج التي تتمخض عنها، ستؤدي إلى نتائج أهم ضحاياها المشروع الوطني ذاته.
- إن "فتح"، ومع ما يقال عن علاقتها بالديمقراطية، لم تتعود أن تكون خارج القيادة. فحين انضمت إلى النظام السياسي الفلسطيني المتمثل في منظمة التحرير سنة 1969، إنما انضمت إليه كحركة قائدة. فكان رئيسها ياسر عرفات رئيساً لمنظمة التحرير. ولم ينغص على "فتح" تلك القيادة، منذ تلك السنة، إلا فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/يناير 2006.

- يتبين من أحداث جامعة النجاح في بداية سنة 1982، ومن أحداث غزة في حزيران/يونيو 2007، أن الحركة الإسلامية ليست "طويلة روح" إلى الحد الذي يستوعب انفراد "فتح" بالسلطة لفترة طويلة؛ فهي تسارع إلى "العنف" الذي تحسم به المشكلة، سواء أكانت في جامعة النجاح أم في غزة.

"فتح" والانتخابات

لتحليل النقطتين الأخيرتين: "فتح" والانتخابات، و"حماس" والعنف، لا بد من التطرق إلى مسألة ظهور الانتخابات في النظام السياسي الفلسطيني، وفي الحياة السياسية والمدنية الفلسطينية. ففي الواقع كان الاهتمام الفلسطيني الجدي بموضوع الانتخابات متأثراً، بشكل أو بآخر، بالإسرائيليين. وكان ذلك إماً من خلال التأثير بما يجري في إسرائيل نفسها من انتخابات تبدو نزيهة وديمقراطية، وكيف يتم تداول السلطة بين الإسرائيليين بطريقة مقبولة، وإماً من خلال الرغبة الإسرائيلية، كقوة محتلة، في إجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية، في محاولة سلطات الاحتلال إيجاد بديل من منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

كانت الانتخابات الفلسطينية الأولى التي رتب لها الإسرائيليون هي انتخابات المجالس البلدية في بعض مدن الضفة الغربية في سنة 1972، التي قاطعها معظم القوى الوطنية في حينه على اعتبار أنها انتخابات تجري في ظل الاحتلال وتكتسب شرعيتها من الاحتلال نفسه. ثم جرت الانتخابات البلدية الثانية في سنة 1976، وشاركت فيها القوى على اختلاف انتماءاتها، ونجح أنصار منظمة التحرير بنسبة كبيرة، واكتشف الفلسطينيون بالتجربة أن في الإمكان استثمار الانتخابات بطريقة غير تلك التي يخطط الاحتلال لها.

في ذلك الوقت بدأت تجري انتخابات في المؤسسات التعليمية الفلسطينية، وكذلك في النقابات العمالية والمهنية، وأخذت الأمور شكل التنافس لا بين القوى المؤيدة للاحتلال وبين المعارضة له، وإنما أساساً في شأن تمثيل الفلسطينيين من ناحية، وفي شأن أساس أيديولوجي سياسي من ناحية أخرى.

فعلى صعيد علاقة قوى منظمة التحرير بالقوى خارج المنظمة تنافس أنصار المنظمة مع أنصار الأردن مثلاً بشأن أساس سياسي يمثل الجمهور الفلسطيني، وكان التنافس مع أنصار الإخوان المسلمين يتم على أساس أنهم موالون سياسياً للأردن وليس على اعتبار أنهم يمثلون أيديولوجياً غير تلك التي تتبناها المنظمة.

كان التنافس الأيديولوجي التاريخي في صفوف الشعب الفلسطيني منذ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتحديد منذ يوم أصبحت "فتح" القوة الرئيسية في المنظمة، وأصبح رئيسها ياسر عرفات رئيساً لمنظمة التحرير، بين "فتح" الممثلة للقوى المحافظة أيديولوجياً وبين الحركات الماركسية التي تمثلت بشكل أساسي في الجبهتين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني. لذلك اعتمدت "فتح" الأيديولوجيا الدينية كأحد عناصر الفكر الفتاوي وأهم أدوات الحركة التي تتصدى للياسر "غير المؤمن". وبالتالي فإن اللافت كون "فتح" و"حماس" عدوتين سياسياً على الرغم من كونهما أقرب إحداهما إلى الأخرى أيديولوجياً. لقد أقر المجلس التشريعي الفلسطيني الأول، الذي لم يكن فيه أي شخص من "حماس"، قانوناً أساسياً أهتم بإضافة بعض الرموز الدينية إلى شكل الدولة. بعد اتفاق أوسلو أصبحت الانتخابات مطلباً أميركياً وغريباً وإسرائيلياً لإعطاء السلطة شرعية فلسطينية لاستخدام تلك الشرعية في حلول مستقبلية. لكن كعادة الانتخابات التي يحاول الآخرون (الولايات المتحدة وإسرائيل) تشجيعها، لم تكن لتضبط حتى النهاية فأدت بحركة "حماس" غير المقبولة إسرائيلياً وأميركياً وغريباً إلى السلطة. إن إشكالية الانتخابات في اتفاق أوسلو تتمثل في أن الهدف منها غير متفق عليه بين الفلسطينيين وبين ما يسمى قوى المجتمع الدولي. فالفلسطينيون فهموا الانتخابات على أنها آلية لانتخاب من يمثل القضية الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، في حين فهمها الغرب أنها آلية لانتخاب من يكون مقبولاً به لتمثيل الفلسطينيين في عملية التسوية.

أما قيادة حركة "فتح"، فقد تعاملت مع الانتخابات على أنها الآلية التي ستصنع بها "فتح" شرعيتها الشعبية بعد اضمحلال شرعيتها الثورية. لذلك كان من الصعب على قيادة الحركة أن تتخيل انتخابات لا تكون نتيجتها إعادة انتخاب الحركة لقيادة الفلسطينيين.

لقد تصرفت القيادة الفتاوية مع مسألة الانتخابات بـ "أنانية" مطلقة. فتلك الانتخابات التي كان من المفترض أن تحدث بعد ثلاثة أعوام من الانتخابات التشريعية الأولى استمرت عشرة أعوام من دون أن تجري. وحتى بعد أن قرر الرئيس عباس إجراء الانتخابات كانت قيادات فتاوية رفيعة المستوى تتحفظ من ذلك لأن الحركة، على حد تعبير تلك القيادات، لم تكن جاهزة لخوض تلك الانتخابات. بمعنى أن على النظام السياسي الفلسطيني أن ينتظر كي

تجهز "فتح" للانتخابات ومن ثم تجري الدعوة إليها. ولتأكيد ذلك، فعندما يتحدث بعض القيادات الفتاوية عن نتيجة الانتخابات إنما يحمل الرئيس عباس الوزر في إصراره على إجراء الانتخابات من دون التأكد من نتيجتها مسبقاً. أما أولئك القياديون الذين يدافعون عن الرئيس عباس فإنهم يحملون الإدارة الأميركية وزر الإصرار على إجراء الانتخابات؛ بمعنى أن شريحة واسعة من الفتاويين، وخصوصاً في الصفوف الأولى، كانت مقتنعة بأنه لم يكن من الضروري إجراء الانتخابات ما دامت "فتح" لم تضمن النجاح فيها.

لذلك لم تستوعب "فتح" النتيجة التي أتت بحركة "حماس" إلى السلطة، تماماً مثلما لم تكن لتستوعب الآلية التي ستأتي بغيرها إلى السلطة. فكانت النتيجة أن لجأت "فتح" إلى التمرس خلف مؤسسة الرئاسة واستخدامها كحكومة "ظل" إذا جاز التعبير، لكنها ليست كحكومات الظل التي تبقى تعد العدة للفوز في الانتخابات المقبلة، بل كحكومة ظل نشيطة تقوم بجميع الأعمال التي من المفترض أن تقوم بها الحكومة الأصلية. وحكومة الظل الفتاوية كانت ملجأ الحركة للبقاء في الصورة، تماماً مثلما كانت اللجنة الطلابية الموحدة ملجأ للطلبة الفتاويين والوطنيين لتجاوز مجلس الطلبة الذي رأسه الكتلة الإسلامية في جامعة النجاح سنة 1982.

ومن يتتبع موقف "فتح" من الانتخابات، أو ربما ما يصنع موقف "فتح" من الانتخابات كآلية للإتيان بها إلى السلطة هو موقفها من الدولة، أو من السلطة في الحالة الفلسطينية. فكأى حركة شمولية لم تستطع، وربما لم ترغب في إيجاد انفصال ما، مسافة ما، بينها وبين الدولة. لم تتعود "فتح" أن ترى نفسها خارج السلطة، كمفهوم؛ أي خارج المنظمة والسلطة الوطنية في الواقع الفلسطيني.

وللعودة إلى تاريخ الصراع الذي خاضته الحركة منذ تأسيسها حتى الآن، فقد غلبت عليه المعارك التي جرت بشأن مسألة تمثيل الفلسطينيين الذي له علاقة مباشرة بالموقف من السلطة أكثر من المعارك التي جرت من أجل التحرر من الاحتلال، لأن الاحتلال لا يسعى للسيطرة على الفلسطينيين كشعب، ولا يريد أن يمثل سلطة لهم.

وللإشارة إلى بعض التصرفات في مجال سيطرة "فتح" على فضاء السلطة تاريخياً، كان صوت "فتح" هو صوت فلسطين وصوت الثورة الفلسطينية. وبعد أحداث غزة وسيطرة "حماس" على القطاع توقف تلفزيون فلسطين عن العمل في غزة، وقامت "حماس" بتأسيس تلفزيون الأقصى ليتحدث باسمها، بينما بقي تلفزيون فلسطين في الضفة ناطقاً بلسان "فتح".

ربما يعيدنا هذا إلى السبب الذي صوت فيه كثيرون لحركة "حماس" في أثناء الانتخابات الأخيرة، إذ لم يكن ذلك التصويت تصويتاً ضد "فتح" كحزب للسلطة فحسب، بل كان ضد السلطة ذاتها أيضاً. ففي زمن إشغال "فتح" لكل المساحة التي تشغلها السلطة كان من الصعب على المواطن العادي أن يدرك الفارق بين السلطة وحزبها.

حماس والعنف

كان ذلك الجزء المتعلق بموقف "فتح" من الانتخابات ومن نتائجها ومن السلطة، يمثل الشق الأول من المعادلة. أما الشق الثاني فيتمثل في موقف "حماس" العنيف والحاسم من الوضع الذي كان سائداً وأدى إلى معركة الفصل التي كانت نتيجتها سيطرة "حماس" على غزة وانقسام شطري الوطن إلى غزة حماساوية وضفة فتاوية.

لا أريد الذهاب إلى الجدل التاريخي في شأن علاقة الإخوان المسلمين تاريخياً بالعنف، ولا إلى الفكرة التي تقول إن الفكر الديني يدفع صاحبه إلى العنف والتعصب، أو إلى السلم والتسامح. لكن الإسلاميين في فلسطين، وخصوصاً الإخوان المسلمين، سواء في زمن الكتل الإسلامية الطلابية في الجامعات والمدارس، أو في زمن "حماس"، كانوا مستعدين للجوء إلى العنف في أوضاع وفي مواقع خاصة.

فمن الملاحظ في الحالات التي لجأ الإسلاميون فيها إلى العنف في فلسطين خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة، أنهم عادة ما يعدون لذلك إعداداً جيداً ويباغتون منافسيهم بشكل جيد على طريقة "الحرب الخاطفة" إذا ما شعروا بأنهم ظلّموا إذ لم يعطوا الفرصة الكافية للحكم بعد ظهور نتيجة الانتخابات. كان ذلك في جامعة النجاح سنة 1982، التي تم ذكرها، وفي أحداث غزة سنة 2007.

فحركة "حماس"، من حيث شعورها بأحققتها في الحكم وامتلاكها الشرعية، تشعر بأنها بفوزها في الانتخابات إنما استكملت جميع جوانب الشرعية المطلوبة. فهي من ناحية تشعر بأن لديها الشرعية الدينية، وبأن نصرها على أعدائها ومنافسيها هو حق لا بد من أنه واقع بإرادة إلهية. وهي كذلك تملك الشرعية الثورية نتيجة انخراطها في المقاومة ضد الاحتلال وتقديمها شهداء، وفي مقدمهم قيادات من الصفوف الأولى للحركة. هذا النوع من الشرعية

هو الذي كان الإسلاميون يفتقدونه منذ احتلال فلسطين سنة 1948 حتى قيام حركة "حماس" في بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى سنة 1987، واستخدامها الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي.

لقد كان إنشاء حركة "حماس" من بعض زواياها ردة فعل على عدم اشتراك الإخوان المسلمين في الكفاح المسلح الذي مارسته قوى فلسطينية عديدة. وبعد ممارسة الحركة هذا النوع من المقاومة حصلت على تلك الشرعية التي أخذت منظمات وطنية كثيرة، وعلى رأسها حركة "فتح"، تفقدتها بعد اتفاق أوسلو.

وبعد أن فازت "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة استكملت دوائر الشرعية بحيث لا يمكن لأي تنظيم آخر أن يدعي أنها تفتقد الشرعية. فالحركة انتُخبت بصورة كبيرة لتمثيل الفلسطينيين في المجلس التشريعي، وحازت رضى أغلبية الشعب، وشهد على نزاهة تلك الانتخابات مراقبون دوليون.

لما تقدم من أسباب للشرعية، رفضت "حماس" استيعاب الحصار الدولي الذي فرض على الفلسطينيين في إثر تأليفها الحكومة. كما زاد في "المرارة" التي شعرت "حماس" بها جراء ذلك الحصار شعورها بأن أوساطاً فلسطينية داخلية، ولا سيما جهات محسوبة على حركة "فتح"، قد ساهمت فيه، أو على الأقل حاولت أن تستفيد منه لمصلحة العودة إلى السلطة ثانية. ونتيجة الضغوط قررت "حماس" القبول بما يسمى حكومة الوحدة الوطنية التي أُلّفت في إثر اتفاق مكة بين الحركة و"فتح"، على أمل أن يساهم ذلك في فك الحصار، أو جزء منه، عن "حماس". إلا إنه تبين للحركة أن ذلك بلا جدوى، فاستمر الحصار على الحكومة، بل ربما ازدادت المقاطعة فيما خص الشق الحمساوي منها.

لم يكن الوضع الذي تأسس عقب تأليف حكومة الوحدة الوطنية واستمرار الحصار مقبولاً لدى أطراف في "حماس" - وكذلك في "فتح". ف"حماس" اعتبرت نفسها تنازلت عن جزء من السلطة في مقابل فك جزء من الحصار، ولم يحدث ذلك. وتوقعت الحركة أن تكف الأوساط المناهضة لها داخل "فتح" عما وصفته بالتعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية ضدها. إلا إن ذلك، من وجهة نظرها، لم يحدث أيضاً، فبدأ تنازلها عبثياً.

عندما شعرت الحركة - كما قيل في أوساطها - بخطر استخدام "فتح" القوة ضدها لعزلها قامت بالتحرك السريع والمباغت والخاطف، لا للاستيلاء على السلطة، من وجهة نظرها، وإنما لمنع الآخرين من الاستيلاء عليها.

لكن لماذا فعلت "حماس" ما فعلته في حزيران/يونيو 2007 في غزة وليس في الضفة أيضاً؟ في الإجابة عن هذا السؤال لا أستثنى العوامل الموضوعية المتعلقة بوجود قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وتدخّلها اليومي بالاعتداءات والاعتقالات والإملاءات. ولا أستثنى أيضاً حسابات الربح والخسارة والقوة والضعف، إذ، ولأسباب عديدة، تبدو حركة "حماس" أضعف عسكرياً في الضفة عما هي في غزة. لكن العامل الذي أود لفت النظر إليه هنا هو تداخل الأيديولوجيا بالسياسة استناداً إلى التجارب الماضية للإسلاميين الفلسطينيين.

فحسابات المكان ومدى اعتباره تابعاً لـ "دار الإسلام" أو لـ "دار مختلفة"، أدت دوراً كبيراً في تحديد ردات فعل الإسلاميين على حدث ما. في الماضي كانت استضافة فرقة دبكة أو جوقة موسيقية، أو استضافة شخص ما في جامعة النجاح مثلاً، تثير ردات فعل عند الإسلاميين أقوى كثيراً من ردات فعلهم في جامعة بيرزيت أو بيت لحم على سبيل المثال. وعند محاولة الاستفسار عن أسباب ذلك كانت الإجابة توضح أن هذا المكان هو لنا بينما المكان الآخر ليس لنا.

ربما هذا هو ما حدث في قطاع غزة أيضاً في الأحداث الأخيرة. فغزة لـ "الإسلاميين" ثقافة وفضاء ومن كل مناحي الحياة، لكن الضفة الغربية هي - حتى الآن على الأقل - للآخرين.

واستناداً إلى التاريخ المعاصر للإسلاميين الفلسطينيين (الإخوان و"حماس" تحديداً) فإن العنف الداخلي بدأ زمنياً قبل بدئهم العمل المقاوم المسلح سنة 1988، وبعد اتفاقات الهدنة التي عقدت مع أبو مازن والتي تقضي بالأتم أية عمليات مسلحة ضد الإسرائيليين في فترات معينة؛ بمعنى أن السلم الداخلي الفلسطيني وصل إلى ذروته الإيجابية في الفترة التي شهدت نشاطاً لـ "حماس" فيما يتعلق بالعمليات المسلحة ضد الإسرائيليين، وهذا شيء منطقي بحيث أن التناقض الأساسي مع الاحتلال يغلب على أي تناقضات ثانوية أخرى. باختصار: إن ما يجري هو أن وقف "العنف" تجاه الاحتلال يرتد على شكل عنف إلى المجتمع. وعلى القوى التي تدعو إلى وقف المقاومة أن تأخذ في الحسبان هذا الوضع غير المنطقي نظرياً، لكن التجربة أثبتته أيضاً.

إننا أمام نظام سياسي فلسطيني ثنائي تشكل العلاقة بين قطبيه، "فتح" و"حماس"، مرتكزاً لمعظم، إن لم يكن لجميع العمليات التي تجري داخله. ومن خلال ما سبق يتبين أننا أمام حركتين لا تتفان بالجماهير بصورة شبه

مطلقة، لا من حيث اللجوء إلى الجماهير بواسطة الانتخابات والتزام نتائجها في حالة "فتح"، ولا من حيث اللجوء إلى المؤسسات والعلاقة بالعنف عند المفاصل الصعبة في حالة "حماس".
في هذه الحال فإن النظام السياسي الفلسطيني يتشكل من قطبين ما زالت علاقتهما بالديمقراطية موضع تساؤل كبير، ويبدو أننا نحتاج إلى كثير من العمل إذا ما أردنا لذلك النظام أن يكون ديمقراطياً. ■

(*) مدير مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx